الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع

إعـــداد
أ.د. ماجـدة شـلبى
أستاذ الاقتصاد – كلية الحقوق – جامعة بنها
وعضو هيئة التدريس بالقسم الفرنسى
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

محتـويات العـــرض

أولا: مقدمـــة.

ثانيا: التحديات والعقبات التى تواجه عملية النمو الاقتصادى والتنمية.

ثالثا: المقومات والفرص المتاحة فى الاقتصاد المصرى والقطاعات الواعدة وقاطرات النمو.

رابعا: صياغة رؤية اقتصادية ومنظومة إصلاحية من أجل التطلعات المتزايدة نحو مستقبل أفضل.

مقدمـــة

- كيف يمكن وضع مصر على طريق التعافى الاقتصادى ووقف نزيف الخسائر التى شهدها الاقتصاد المصرى خلال المرحلة الانتقالية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.
- أن نحقق نمو اقتصادى مرتفع وشامل ومستدام.
- خلق البيئة المؤسسية لمحاربة الفساد.
- تطبيق سياسات اقتصاد كلى تساند الفقراء وتعمل على تحسين المستويات المعيشية.
- معالجة المخاوف الاجتماعية المتعلقة بارتفاع معدلات البطالة وتدهور جودة خدمات التعليم والصحة وتوزيع الثروة بصورة أكثر عدالة.
- تطبيق سياسات اقتصاد كلى تحقق استقرار أوضاع المالية العامة وبلورة سياسات نقدية جديرة بالثقة.

- عمل إصلاحات هيكلية من شأنها زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية وخلق فرص للتشغيل والنمو.
- التحول نحو "الاقتصاد الأخضر" وتحقيق التنمية المستدامة التى تلبى احتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

التحديات والعقبات التى تواجه عملية النمو الاقتصادى والتنمية

- تراجع معدل النمو الاقتصادى نتيجة تراجع معدل النمو فى القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومي.
- استشراء وتفشى ظاهرة الفساد Corruption وما يترتب على ذلك من تفشى الظلم الاجتماعى وزيادة حدة الفقر وتثبيط الاستثمارات المحلية والأجنبية ويعوق النمو الاقتصادى والتنمية.
- تفشى ظاهرة الفقر وتدهور مؤشرات الرفاه الاجتماعى وتعمق فجوة الدخل (مؤشر جينى لتوزيع الدخل).
- تزايد معدلات البطالة واختلالات سوق العمل والهبة الديموجرافية المتوقعة.
- الاستثمار وضعف مناخ الأعمال وانتشار الشعور بعدم اليقين وارتفاع تكلفة إنفاذ العقود. وبذلك جاء ترتيب مصر متأخراً (١١٠) فى مؤشر سهولة ممارسة نشاط الأعمال الصادر عن البنك الدولى.
- الاختلالات المالية الهيكلية وتفاقم حدة عجز الموازنة العامة وما ترتب على ذلك من تراكم للدين العام المحلى.
- تدهور وعدم كفاءة وتشوه الهيكل الصناعى الذى يفتقد إلى الحلقة الوسطى، مع مساهمة ضعيفة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى عدم مرونة الصناعات الكبرى وعدم مساهمتها فى خلق فرص عمل.
- يشكل ضعف القدرات المؤسسية أهم العقبات التى تعوق تحقيق تنمية سريعة وذات توجه اجتماعى والذى يؤدى إلى تدنى الأداء المؤسسى.

١- تراجع معدل النمو الاقتصادى نتيجة تراجع معدل النمو فى القطاعات الرئيسية فـى الاقتصاد القومى فى ظل تردى الأوضاع الأمنية والسياسـية والاقتصادية فى المرحلة الراهنة.

معدل النمو %	٢٠٠٩- ٢٠١٠	٢٠١٠- ٢٠١١	٢٠١١- ٢٠١٢
معـدل النمـو الحقيقـي للنـاتج المحلـي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج)	٥.١	١.٩	٢.٢
السياحة	١٢.٠	٥.٩-	٢.٣
الاتصالات	١٣.٣	٦.٧	٥.٢
التشييد والبناء	١٣.٢	٣.٧	٣.٣
الصناعات التحويلية	٥.١	٠.٩-	٠.٧
الزراعة والغابات والصيد	٣.٥	٢.٧	٢.٩
تجارة الجملة والتجزئة	٦.١	١.٦	٢.٠

المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١٢.

٢ - استشراء وتفشى ظاهرة الفساد Corruption وما يترتب على ذلك من تفشى الظلم الاجتماعى وزيادة حدة الفقر وتثبيط الاستثمارات المحلية والأجنبية ويعوق النمو الاقتصادى والتنمية.

مؤشر مدى التحكم في الفساد في مصر: يقيس مدى سيطرة النخبة وذوي المصالح الخاصة على الدولة		
السنوات	قيمة المؤشر (٢.٥ إلى -٢.٥)	الترتيب (٠-١٠٠)
٢٠٠٩	٠.٦٥-	٢٨
٢٠١٠	٠.٥٦-	٣٣.٥
٢٠١١	٠.٤٣-	٤٠.٢

Source: World Bank, 2012. Worldwide Governance Indicators.

٣ - تفشى ظاهرة الفقر وتدهور مؤشرات الرفاه الاجتماعى وتعمق فجوة الدخل (مؤشر جينى لتوزيع الدخل).

ويتسم مؤشر جينى (٠,٣١) لمصر بأنه منخفض وفقاً لأى معايير فهو أدنى من نظيره فى معظم الدول وهذا الرقم يعكس عدم العدالة فى الدخل مما أدى إلى تزايد عدد المواطنين الذين يعانون من شظف العيش.

معامل جينى

	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١
ريف	٠.٢٣	٠.٢٢	٠.٢٤
حضر	٠.٣٤	٠.٣٤	٠.٣٤
جملة	٠.٣٢	٠.٣١	٠.٣١

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء؛ مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (٢٠١٠ / ٢٠١١).

٤ - تحدى مواجهة الفقر خاصة وأن النمو الاقتصادى الذى وصل إلى ٧٪ عام ٢٠٠٧ لم تصل ثماره إلى الفقراء بل تلقفته الطبقة العليا للمجتمع التى تمثل ٤٪ من إجمالى الأسر المصرية، وسقطت الطبقة المتوسطة إلى دائرة الفقر.

وخط الفقر القومى بلغ ٣٠٧٦ جنيهاً للفرد عام ٢٠١٠/٢٠١١ أى ٢٥٦ جنيهاً للفرد فى الشهر وهو ما يترتب عليه أن تصل نسبة الفقراء إلى إجمالى السكان إلى ٢٥,٢٪، وتصل نسبة الفقراء إلى أعلى معدلاتها فى محافظتى أسيوط وسوهاج لتصل إلى ٦٩٪ و٦١٪ على التوالى، وتحتاج الأسرة المكونة من ٥ أفراد إلى ١٢٧٠ جنيهاً شهرياً.

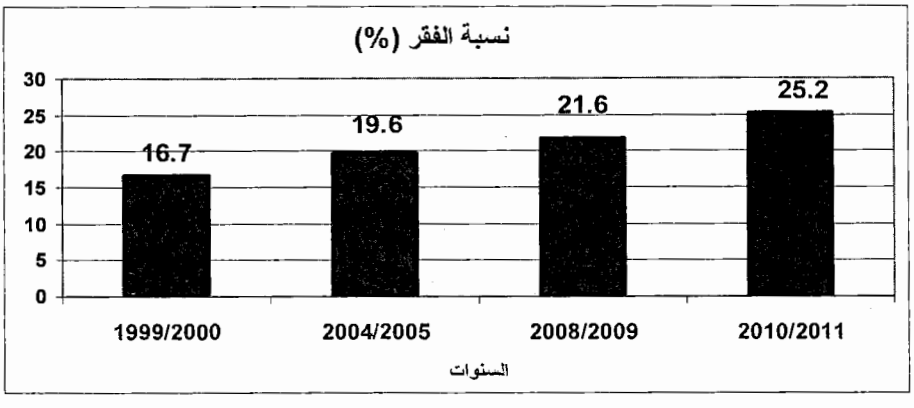

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء؛ مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (٢٠١٠/٢٠١١).

٥- تزايد معدلات البطالة واختلالات سوق العمل والهبة الديموجرافية.

قضية وتحدى البطالة فى مصر هو من أهم القضايا المحورية ذات الآثار الاقتصادية والاجتماعية وهى من مولدات الصراعات وذات تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية.

ويلاحظ أن أكبر نسبة من معدلات البطالة فى مصر تتركز بين الشباب وحديثى التخرج وتصل إلى 37% من إجمالى المتعطلين.

معدلات البطالة وفقاً لفئات السن

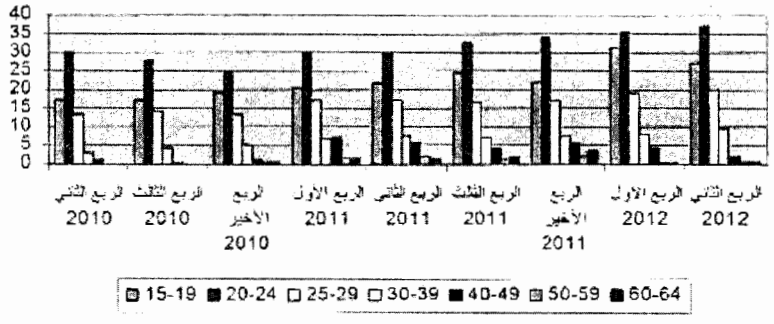

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء؛ بحث العمالة بالعينة.

وبالنسبة للمتعطلين وسبق لهم العمل من قبل فقد بلغت النسبة 26% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١.

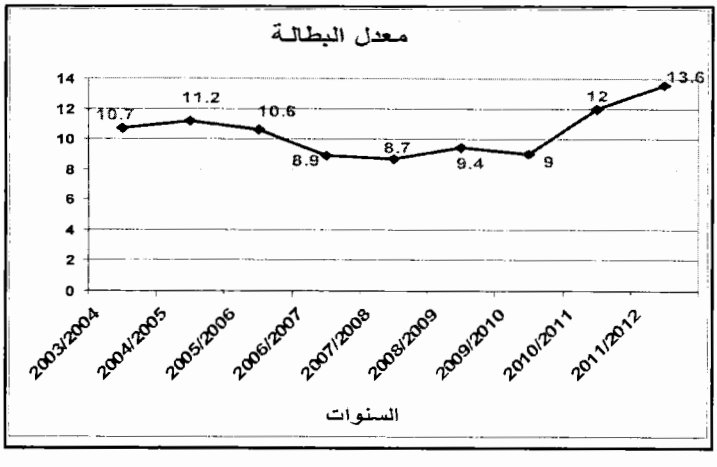

المصدر: البنك المركزى المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، 2012.

٦ - **الاستثمار وضعف مناخ الأعمال وانتشار الشعور بعدم اليقين وارتفاع تكلفة إنفاذ العقود. وبذلك جاء ترتيب مصر متأخراً (١١٠) فى مؤشر سهولة ممارسة نشاط الأعمال الصادر عن البنك الدولى.**

- وتكتسب قضية تشجيع فرص الاستثمار المحلى والأجنبى أهمية خاصة فى ظل التحديات التى تفرضها الأوضاع الراهنة فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وفى ظل فجوة (الادخار – الاستثمار).

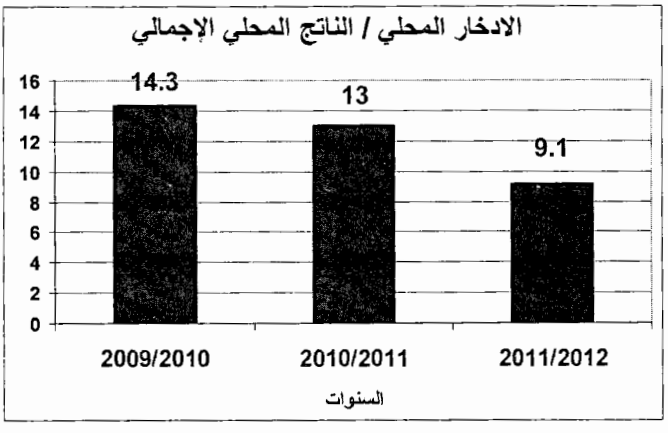

المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١٢.

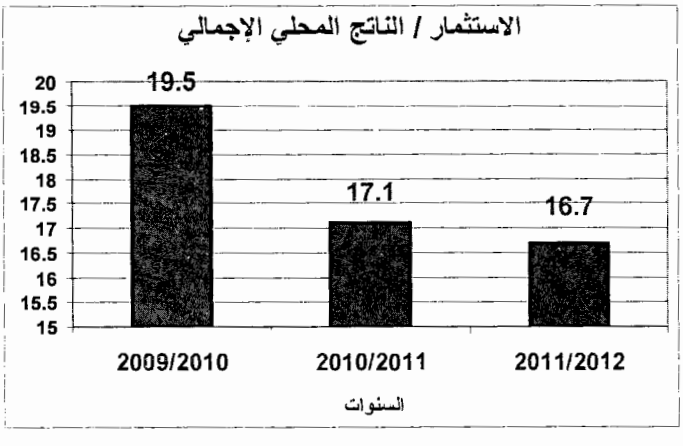

المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١٢.

- تواجه بيئة الاستثمار فى مصر الكثير من القصور فى ظل القيود والتحديات التى تواجه المستثمر فى إصدار تراخيص الأراضى وتعقيد الإجراءات والقصور فى تنفيذ العقود ومركزية اتخاذ القرار.

ترتيب مصر وفقاً لعدد من المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار بالمقارنة بعدد من الدول عام ٢٠١٠

الدولة	إنفاذ العقود	مؤشر الشفافية	مؤشر الديمقراطية	مؤشر الفساد
مصر	١٤٨	١٠٦	١٣٨	٩٨
المغرب	١٠٨	٧٥	١١٦	٨٥
تونس	٧٧	٧٨	١٤٤	٥٩
الأرجنتين	٤٦	٦١	٥١	١٠٥
البرازيل	١٠٠	٣٥	٤٧	٦٩
تركيا	٢٧	١٥	٨٩	٥٦
إسرائيل	٩٩	١٦	٣٧	٣٠

المصدر:

- World Economic Forum, World Competitiveness report (٢٠٠٩ – إجمالى ١٣٣ دولة) (٢٠١٠ – إجمالى ١٣٢ دولة)
- تقارير منظمة الشفافية الدولية (٢٠٠٩)، (٢٠١٠) – إجمالى ١٨٠ دولة.

٧- الاختلالات المالية الهيكلية وتفاقم حدة عجز الموازنة العامة للدولة وما ترتب على ذلك من تراكم الدين العام المحلى.

- ارتفاع نسبة العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ١١,١٪ عام ٢٠١٢/٢٠١١ بواقع ١٧٠ مليار جنيه مقابل ١٣٤ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠. كما يتضح من الشكل التالى:

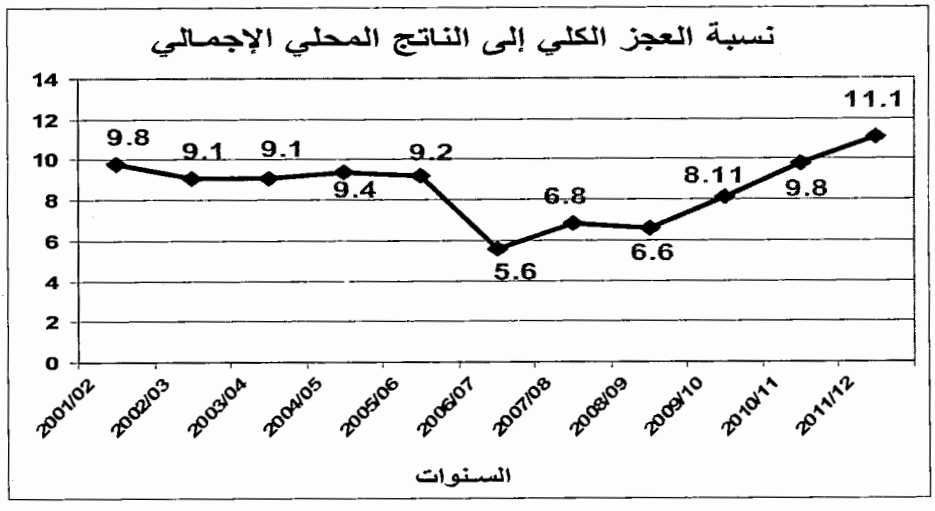

المصدر: بيانات وزارة المالية.

- يتسم هيكل الإنفاق العام بالجمود وسيطرة بعض المكونات مثل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية التى بلغت نسبتها ٣٢٪ من إجمالى الإنفاق العام خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٢٦٪ للأجور والتعويضات للعاملين و ٢١٪ لفوائد الدين و ١٠٪ للاستثمارات.

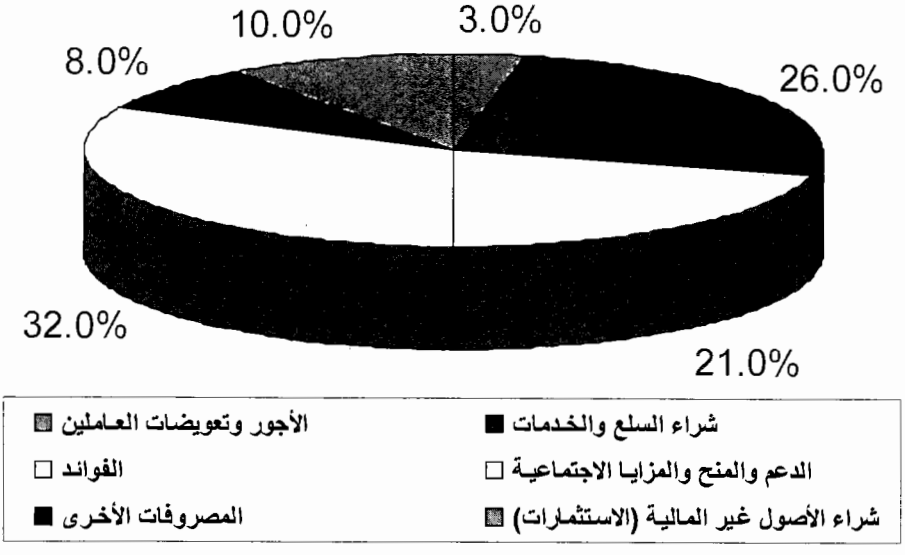

المصدر: محسوب من وزارة المالية، ٢٠١٢. التقرير المالى الشهري، مجلد ٧، العدد ٣.

- تزايد اعتماد هيكل الضرائب على دخول الأفراد من التوظف والذى بلغ معدل نموه ٢١,٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١١/٢٠١٢ مقابل ١٧,٥٪ للضرائب على أرباح الشركات و ١٣,٩٪ للضرائب على دخول الأفراد.
- بلغ رصيد المتأخرات المستحقة للحكومة نحو ٦٨ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ مقابل ٩٩,٥ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.
- نسبة إيرادات الضرائب من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر بلغت ١٣٪ عام ٢٠١١/٢٠١٢ وهى تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بكل من تركيا ١٧٪ والبرازيل ١٧٪.
- بلغت نسبة الضرائب لإجمالى الإيرادات ٦٨٪ عام ٢٠١١/٢٠١٢ مقابل ٧٢٪ عام ٢٠١٠/٢٠١١ نتيجة لتراجع حركة السياحة فى ظل غياب الأمن وعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى فى المرحلة الراهنة.

- اتجاه نسبة الإيرادات إلى المصروفات إلى الانخفاض من ٧٣,٢٦٪ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٦٤,٤٪ عام ٢٠١١/٢٠١٢ كما يتضح من الشكل التالى:

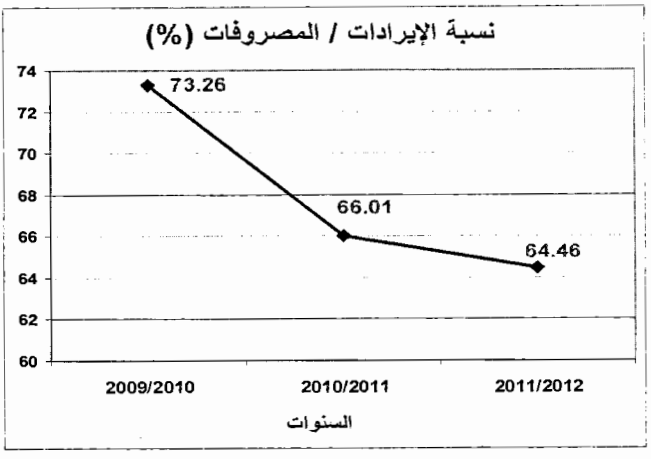

المصدر: محسوب من وزارة المالية، ٢٠١٢. التقرير المالى الشهرى، مجلد ٧، العدد ٣.

الدين العام المحلى:

- أدى تزايد عجز الموازنة العامة إلى تزايد حجم الدين العام المحلى وتراكم المديونية والتأثير سلباً على الاستدامة المالية للدولة حيث ارتفعت نسبة الدين العام المحلى / الناتج المحلى الإجمالى من ٧٢,٥٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٨٠,٣٪ عام ٢٠١١/٢٠١٢ كما يتضح من الشكل التالى. وما ترتب على ذلك من "أثر المزاحمة" مزاحمة الاستثمار الخاص والأثر التوزيعى بتحميل الأجيال المستقبلية بأعباء هذه الديون.

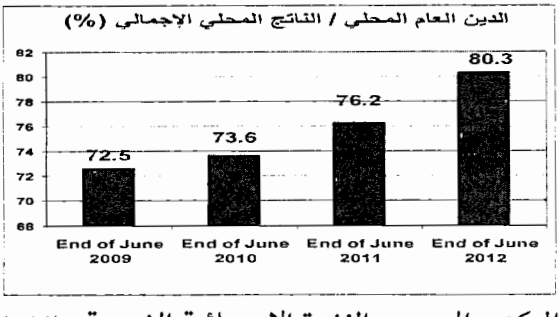

المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١٢.

٨- تدهور وعدم كفاءة وتشوه الهيكل الصناعى الذى يفتقر إلى الحلقة الوسطى، مع مساهمة ضعيفة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى عدم مرونة الصناعات الكبرى وعدم مساهمتها فى خلق فرص العمل ويرجع ذلك إلى:

- تدنى إنتاجية العمل لعدم توافر مراكز التدريب والتأهيل ومراكز البحث والتطوير R&D.
- عدم كفاءة قطاع الأعمال العام الصناعى وتدهور مستوى الأداء.
- ضعف دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تحقيق التنمية الصناعية.
- تركز هيكل الصناعة فى الصناعات الاستهلاكية والوسيطة وانخفاض قدرتها التنافسية.
- تركز الصادرات الصناعية فى الصناعات المعتمدة على المواد الخام ومنخفضة المكون التكنولوجى.
- تفشى البيروقراطية وتعقد إجراءات استخراج السجل الصناعى والرخص الصناعية.
- ضعف مؤشرات الصناعة فى فترة ما بعد الثورة مقارنة بالأعوام السابقة على النحو الموضح فى الجدول التالي.
- تفتت المسؤولية عن الصناعة بين الجهات المختلفة، وتعدد المشاكل البيروقراطية وخاصة فيما يتعلق بالتراخيص وتخصيص الأراضى.

تطور مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية
خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦ - ٢٠١١/٢٠١٢)

	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢
معدل النمو السنوي (%)	٥.٨	٧.٣	٨	٤.٢	٥.٣	١-	٠.٧
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	١٧	١٦.١	١٦.٣	١٦.٦	١٦.٨	١٦.٥	١٦.٢
الاستثمارات (بالأسعار الجارية وبالمليارات جنيه)	١٤.٥	٤٢	٤٢.٣	٢٩.٧	٢٥.٥	٢٣.٨	٢٢.٥
النسبة من إجمالي الاستثمارات (%)	١٢.٥	٢٧	٢١.٢	١٥.١	١١.٤	١٠.٣	٩.١

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، وزارة المالية.

٨ - تحدى ضعف القدرات المؤسسية والتنسيق والاتصال:

- يعد ضعف القدرات أصعب الاختناقات والتحديات التى تعوق جهود مصر إلى التعجيل بتحقيق تنمية ذات توجه اجتماعي.
- أدى تدنى القدرات المؤسسية، والقصور فى نظم تقييم الأداء ومنح الحوافز إلى التأثير سلباً على الأداء الجيد وعلى الأموال العامة.
- يؤدى انتهاك القوانين وقواعد السلوك إلى صعوبة تنمية القدرات الفنية والإدارية وتحسين الأداء.
- يؤدى ضعف التنسيق والاتصال بين القطاعات والأجهزة (أى التنسيق على المستوى الأفقى)، والتنسيق على المستوى الرأسى بين الإدارات المركزية والمحلية مشكلة مزمنة فى عملية صنع واتخاذ القرارات والسياسات.

- عدم وجود خطط واضحة للمعلومات والاتصالات والمساءلة فى الوزارات والهيئات المعنية.
- غياب حلقات الاتصال الفعالة من أجل التحديث المستمر للتخطيط طويل الأجل.
- عدم إشراك وزارة المالية فى وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الاجتماعية والذى يمكن أن ينعكس على الأولويات التى يتم تحديدها فى الموازنة العامة للدولة.
- لا تحقق الممارسات المبتكرة النجاح فى ظل النظم البيروقراطية العتيقة.
- لا يوجد تخطيط مالى وتعبئة للموارد بشكل كاف.
- غياب الشفافية وضعف إمكانية الوصول إلى البيانات الموثوق بها فى كل القطاعات. وعدم وجود القدرة على جمع البيانات ومقارنتها بين مختلف المؤسسات والأجهزة.
- عدم وجود نظام سليم لتبادل المعلومات وتنسيق عملية توزيع الأدوار والمسئوليات.

المقومات والفرص المتاحة فى الاقتصاد المصرى
والقطاعات الواعدة وقاطرات النمو

١ – كيفية الاستفادة من الموقع الجغرافى الفريد والمتميز بين ثلاث قارات بإنشاء مراكز لوجستية بمحور قناة السويس لخدمة التجارة العالمية.

٢ – الشباب فى مصر يشكلون أكثر من نصف عدد السكان الذى يزيد عن ٩٠ مليون نسمة أغلبهم من الشباب المتعلم وكيفية الاستفادة من هذه الهبة الديموجرافية المتوقعة.

٣ – كيفية الاستفادة من تحدى استدامة وتنويع المنتج السياحى المصرى وتحقيق الاستقرار الأمنى والاقتصادى للحفاظ على مكاسب صناعة السياحة التى تعد قاطرة النمو الاقتصادى مما يستوجب إصلاح وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

٤ – التعرف على المصادر المتاحة للطاقة المتجددة واستغلال الطاقة الشمسية حيث يتراوح معدل السطوع الشمسى فيها ما بين ٩ – ١١ ساعة يومياً، وتوافر مزارع الرياح. وهناك دراسة لمخطط شامل للطاقة المتجددة فى مصر بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وبنك التعمير الألمانى.

صياغة رؤية اقتصادية ومنظومة إصلاحية
من أجل التطلعات المتزايدة نحو مستقبل أفضل

١ - أن يتمثل الهدف الأساسى لاستراتيجية الحكومة المصرية أن تصبح مصر دولة متقدمة بحلول عام ٢٠٣٠ بغية خلق مجتمع حديث ومتطور من خلال:

- إجراء مزيد من الإصلاحات فى مناخ وبيئة الأعمال وتخفيض تكلفة المعاملات ومحاربة الفساد ودور الدولة فى حماية حقوق الملكية وحماية التعاقدات.
- تشجيع النمو الكثيف العمالة وتطوير وتنمية الموارد البشرية وزيادة الإنتاجية من خلال التدريب ودعم المهارات المواءمة لاحتياجات سوق العمل وتقليص الفقر وإقامة مجتمع المعرفة.
- تدعيم وتنمية القدرة التنافسية للصادرات المصرية من خلال الاهتمام بعمليات الابتكار والإيداع والبحث والتطوير (R&D) وتقديم الحوافز اللازمة للالتزام بمعايير الجودة العالمية.
- النهوض بالقدرة التنافسية للدولة فى السوق المحلى والأسواق الدولية ودعم قاطرات النمو المتمثلة فى التنمية الصناعية والزراعية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الإنشاءات والعقارات.
- الارتقاء بمستويات المشاركة السياسية وتحقيق مستويات عالية من الكفاءة الإدارية والحوكمة والإصلاح التشريعى واللامركزية.
- الاهتمام بالبعد الاجتماعى للتنمية بتحسين الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

2 - رؤية حول مسار النمو الاقتصادى المستقبلى بالاعتماد على "النمو الاحتوائى":

- يركز النمو الاحتوائى على توظيف قدر كبير من العمالة لتمكين الفقراء والمهمشين باعتبار العمل مصدر أمان اقتصادى واجتماعي.
- تمتد مصادر النمو الاحتوائى لتشمل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية مع الاستثمار فى البنية الأساسية ورأس المال البشرى.

- تعد استدامة النمو والاستقرار جزء أساسى من النمو الاحتوائى فهو عملية ونتيجة فى نفس الوقت.
- يعتمد النمو الاحتوائى على المشاركة المجتمعية والعدالة الاجتماعية واستفادة كافة شرائح المجمع من ثمار النمو مع التأكيد على دور المجتمع المدنى فى هذا الشأن.
- يعتمد النمو الاحتوائى على الاستفادة من كافة المقومات والفرص المتاحة داخل الاقتصاد.
- الحكومة لها دور محدد فى النمو الاحتوائى فهى تساعد وتنسق بين الأنشطة ولكن فى قطاعات بعينها وتلتزم بتحديد حد أدنى للأجور.
- يؤكد النمو الاحتوائى على أهمية إصلاح المالية العامة فى مصر ووضع أولويات للإنفاق العام وتحسين نمط الإنفاق على التعليم والصحة.

٣ - الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة الفساد وتشجيع الاستثمار:

- لابد أن تحظى أية استراتيجية لمكافحة الفساد بدعم وتأييد جماهيرى. وفى ظل نظام للحوافز وفى إطار استراتيجية كلية للإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى، تقوم على إنشاء إطار مؤسسى جديد.
- أهمية وضع منظومة تنموية شاملة ومخطط استراتيجى قومى تتحدد فى إطاره استخدامات أراضى الدولة بما يحقق ويحفز الأنشطة التنموية المختلفة.
- التأكيد على أهمية "حق الانتفاع" كأسلوب أمثل لتخصيص أراضى الدولة، خاصة وأن هذه الأراضى تمثل رأس مال الدولة الدائم Sustainable وهى ليست حكراً لجيل واحد وبشروط عادلة ومتوازنة أو فى ظل نظام BOT.
- التأكيد على أهمية عمل إصلاحات مؤسسية شاملة ووضع نظام مؤسسى محكم ومتكامل لإدارة أراضى الدولة يتسم بالكفاءة والفاعلية مع توحيد الجهود لتحقيق التخصيص والاستغلال الأمثل لأراضى الدولة.
- أهمية تطوير البيئة المؤسسية التى تحدث فيها التنمية من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة وتطبيق وسيادة القانون وتعميق مفهوم المشاركة بين مختلف الفاعلين من أجل محاربة الفساد وتحقيق الإدارة الرشيدة لمنظومة التنمية.
- تعزيز الديمقراطية ومواجهة الفساد من خلال الإصلاح السياسى ووجود أحزاب سياسية فاعلة ومجتمع مدنى قوى يراقب الموازنة العامة ويضع قيداً على الفساد ويسائل السلطة التنفيذية.

- أهمية تخليص النظام من كافة أشكال الفساد Corruption من أجل ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة والانضباط فى الجهاز الإدارى للدولة وفى تقديم الخدمات العامة.
- التأكيد على استقلال القضاء عن السياسة بحيث يلعب دوراً فاعلاً فى التحقيق فى قضايا الفساد ووضع ترتيبات مؤسسية لفض المنازعات.
- إن تحقق التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب توافر عناصر الحكم الرشيد أو الحوكمة Governance وشفافية عمل الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى والمؤسسات الاقتصادية ومساءلة من يصنعون القرارات العامة.
- الحكم الرشيد أو الحوكمة Governance يتطلب إصلاح تشريعى يبدأ من إصلاح دستور يحترم المبادئ العليا المتعارف عليها دولياً وأن يكفل هذا الدستور ضمانات دستورية للسلطة التشريعية.
- التأكيد على أهمية إرساء منظومة راقية للقيم فى المجتمع ترتكز على القيم الأخلاقية والدينية والتعليمية وتحقق العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسى والمواطنة والمشاركة المجتمعية والوفاق المجتمعى.
- تطبيق مبادئ الاقتصاد المؤسسى الجديد الذى يؤمن بضرورة تفعيل دور المؤسسات التى تمثل المحدد الأساسى للأداء الاقتصادى الجيد وتحفيز النمو.
- محاربة أنشطة البحث عن الريع والمتاجرة فى أراضى الدولة من خلال تطبيق إصلاحات ومبادئ الحوكمة وتوفير الحماية لحقوق الملكية وإنفاذ العقود وتحفيز روح المبادرة وتعزيز المساءلة والمحاسبة.
- حرية تداول المعلومات وتبسيط القوانين والقواعد المعمول بها فى الدولة.
- إصلاح نظم الحوافز وزيادة معدلات الأجور لموظفى الأجهزة الحكومية.
- تقوية آليات الرقابة والعقاب فى مواجهة ممارسات الفساد وتغليظ العقوبات.
- توسيع الوعاء الضريبى وتفعيل دور أجهزة مكافحة التهرب الضريبى ودعم وإعادة هيكلة الإدارات والأجهزة الضريبية.
- تطبيق سياسة التدوير الوظيفى للحد من بقاء الموظفين فى مواقعهم لفترات طويلة وإنشاء وحدات رقابية داخل المؤسسات الحكومية.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى (مثل الأحزاب السياسية) فى الحد من الفساد والرقابة على الحكومة.

٤ - استراتيجية مواجهة الفقر والتهميش والنهوض بالعشوائيات:

- إقامة هياكل وعلاقات مساندة للفقراء فى المجال الاقتصادى من خلال خلق الإمكانيات والفرص ومجالات العمل التى تساعد الفقراء على مواجهة أعبائهم المادية وذلك بتوفير الحد الأدنى للحقوق الاجتماعية والمزايا التى تحقق الحماية الاجتماعية.
- توسيع شبكة الضمان الاجتماعى لتشمل كافة المواطنين لضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية للجميع. والقضاء على الاستبعاد الاجتماعى للفقراء والتقليل من التفاوت فى توزيع الدخول لتشجيع المواطنة.
- اتباع استراتيجية للقضاء على الهشاشة والمخاطر التى تواجه الأسر الفقيرة فى الحصول على احتياجاتها الأساسية.
- تبنى استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر التى يواجهها الفقراء من خلال:
- الاستراتيجيات الوقائية Preventive التى تهدف إلى تخفيض احتمال حدوث المخاطر وتشمل سياسات ماكرو اقتصادية ملائمة وسياسات تحمى الصحة والبيئة ومحاربة عمالة الطفل.
- الاستراتيجيات الحمائية Protective التى ترمى إلى الحماية من المخاطر من خلال التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية لتفادى الخسائر فى رأس المال البشري.
- استراتيجيات الترويج Promotion من خلال إتاحة فرص أفضل للعمل من خلال برامج التحويلات النقدية المشروطة التى تحفز على الاستثمار فى رأس المال البشرى من خلال ربطها بالتعليم والتدريب والصحة.

٥ - استراتيجية النهوض والارتقاء بالعشوائيات:

- الاستفادة من التجارب الدولية فى النهوض بالعشوائيات من خلال التنمية بالمشاركة ومساهمات المجتمع المحلى وإيمان شركاء التنمية بأهمية هذه المشاركة بتوفير الدعم المالى.
- التركيز على السياسات الحكومية والتخطيط العمرانى من أجل الارتقاء بالعشوائيات والتحكم فى انتشارها وتوسعها.
- التوجه نحو اللامركزية فى تخصيص موازنات المحافظات سواء لمشروعات البنية الأساسية والأشغال العامة والخدمات الاجتماعية ووضع أسلوب للمشاركة بين المستويات الإدارية المختلفة للأحياء والمجتمع المدنى والقطاع الخاص.

- إجراء تحسينات مادية واجتماعية واقتصادية وبيئية من خلال تعاون وثيق بين المواطنين والتجمعات الأهلية والسلطة المحلية لتحسين الخدمات الأساسية ومنح الحوافز للمجتمع لإدارة وصيانة تلك الخدمات والحد من المخاطر البيئية وتنظيم ملكية العقارات.
- التخطيط بالمشاركة فى المجتمعات المحلية من خلال تضافر جهود كل من الهيئات الحكومية المحلية والهيئات الحكومية المركزية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى التى لها دور إيجابى فى عملية التخطيط والتنفيذ.

٦ - استراتيجية التعليم وتشغيل الشباب وخلق فرص عمل:

- وضع استراتيجية شاملة لإصلاح نظام التعليم وفعالية علاج الاختلالات الشديدة بين العرض والطلب فى سوق العمل بما يكفل اتساق ومواءمة مهارات خريجى الجامعات مع نوعية المهارات الفنية والإدارية اللازمة لشركات القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية.
- تشجيع ريادة الأعمال وخاصة للشباب من خلال التوسع فى تقديم الخدمات المرتبطة بها من خلال الحصول على المعارف والمهارات لبدء عمل ناجح وتنمية وتحسين الظروف الإطارية الخاصة بريادة الأعمال ومزاولة النشاط بسهولة.
- التوسع فى تطبيق برامج الأشغال العامة على المستوى المحلى.
- مشاركة الشباب من خلال إنشاء مجلس قومى للشباب يكفل مشاركة الشباب فى التخطيط وفى صنع القرار.
- إصلاح الاختلالات الهيكلية فى سوق العمل لسد الفجوة بين العرض والطلب من خلال زيادة الاستثمار فى التعليم والتدريب والمواءمة بين المؤهلات والوظائف المتاحة.
- العمل على زيادة المرونة فى سوق العمل وتحفيز خلق الوظائف فى القطاع الخاص الرسمى.
- تقديم حوافز مالية للتوسع فى برامج تدعيم خبرة الأعمال.
- إتاحة برامج قطاعية لتحسين فرص الوصول إلى التعليم ذى الجودة العالية والتدريب المهنى والصحة والصرف الصحى والإسكان.
- توفير بيئة داعمة لأصحاب المشروعات الصغيرة مع تحسين فرص الحصول على الأراضى والقروض والخدمات الإرشادية.

- تشجيع المشروعات التطوعية التى يقودها الشباب والتى تقوم على أساس مجتمعى والتى تعتمد على مهارات الإدارة ودور الحكومة فى تقديم الخدمات ومراقبة تطبيق الحوكمة الرشيدة.

٧ - التركيز على استراتيجية التنافسية لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار فى مصر وقاطرات النمو من خلال:

- الاستثمار فى الموارد البشرية وإعداد الشباب للمنافسة فى المجتمع الاقتصادى العالمى والاستفادة من التحول الديموجرافى الحالى وتغير الهيكل العمرى وهو ما يتطلب نظاماً تعليمياً أكثر ملاءمة مع تحسين التدريب المهنى.
- التحول إلى الاقتصاد الأخضر والذى ينطوى على التحول إلى الطاقة المتجددة فى القرن الحادى والعشرين وحوكمة دعم الطاقة وترشيد استخدام المياه والحفاظ على البيئة.
- خلق اقتصاد معرفى يعتمد على الابتكار والإبداع والبحث العلمى ودعم البحث والتطوير R&D.
- استراتيجية إصلاح اقتصادى تؤدى إلى جذب الاستثمارات وتحسين الحوكمة والالتزام بالشفافية وسيادة القانون ومكافحة البيروقراطية والفساد وزيادة ثقة المستثمرين.
- تحقيق نمو اقتصادى يتسم بالاستمرارية والعدالة بهدف زيادة رفاهية الأعداد المتزايدة من السكان.
- إصلاح المؤسسات وتحسين بيئة الأعمال وإصلاح نظام التعليم بهدف تحقيق نمو شامل يخلق فرص العمل ويزيد من العدالة الاجتماعية وزيادة ثقة المستثمرين فى الاقتصاد المصرى.

٨ - السياسات المقترحة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر:

- سهولة وسرعة الإجراءات وإمكانية إتمامها من خلال جهة إدارية واحدة One Stop Shop.
- ضرورة اهتمام الحكومة برفع كفاءة البنية الأساسية وحماية حقوق الملكية الفكرية ومراقبة تصرفات الشركات.
- العمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل توزيع الاستثمار الأجنبى بين القطاعات الاقتصادية.

- تطوير الإطار المؤسسى والتشريعى وتفعيل مفاهيم الحوكمة Governance.
- فتح باب الاستثمار الخاص والأجنبى للاستثمار فى البنية الأساسية لأول مرة (وفقاً لنظام BOT) فى مجالات توليد الكهرباء وإنشاء الطرق السريعة.
- رغم أن الحوافز الضريبية لم تثبت فاعليتها فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلا أن المنافسة مع الدول العربية تتطلب تطوير النظام الضريبى المصري.
- إنشاء محاكم متخصصة للفصل فى قضايا حقوق الملكية الفكرية.
- وضع استراتيجية لتطوير وتنمية المهارات البشرية.
- تدعيم ممارسة مفاهيم الحوكمة Governance على نحو يتيح مزيد من الشفافية عن أداء الاقتصاد المصرى محلياً وعالمياً.
- التأكيد على تأثير مؤشرات الجودة المؤسسية على بيئة الأعمال:

– المؤشرات العالمية للحوكمة (WG1) – مؤشر نوعية الأطر التنظيمية – أى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح تشجع على الاستثمار.

– مؤشر التنافسية العالمية (GC1) – الركيزة المؤسسية وهو إطار العمل القانونى والإدارى الذى يتعامل الأفراد والشركات والحكومة طبقاً له لتنمية الأموال.

– مؤشر سهولة ممارسة نشاط الأعمال – مؤشر قوة حماية المستثمرين – أى مدى قدرة حماية حاملى الأسهم الأقلية ضد إساءة الاستغلال لأصول الشركة من قبل المديرين.

– مؤشر مدركات الفساد (CP1) – مؤشر مدركات الفساد – ويقوم هذا المؤشر بترتيب الدول من حيث درجة إدراك الفساد بها بين المسئولين العموميين والسياسيين.

٩ - سياسات دعم وتطوير القطاع الصناعى والصناعات التحويلية لكى تصبح مصر الدولة الرائدة صناعياً فى منطقة MENA الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- تستهدف استراتيجية التنمية الصناعية لعام ٢٠٢٥ تحقيق معدل نمو حقيقى للناتج الصناعى ٩٪ وأن يصل نصيب التنمية الصناعية من الناتج المحلى الإجمالى ٢٢,٦٪ وأن يصل نصيب الصناعة من الاستثمار القومى ٣٣,٨٪.
- وتعتمد هذه الاستراتيجية بشكل أساسى على أسلوب المشاركة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) فى تنفيذ المشروعات الصناعية المختلفة.

- الانتقال التدريجى فى سلاسل القيمة للصناعات التقليدية القائمة إلى أنشطة مرتفعة القيمة المضافة والعمل على بناء مزايا تنافسية جديدة فى الصناعات متوسطة ومرتفعة المكون التكنولوجي.
- الوصول بالقطاع العام الصناعى إلى الكفاءة الاقتصادية بتطبيق الشفافية وفصل الملكية عن الإدارة وتصحيح مفهوم الخصخصة وعدم تكرار الفساد فى صفقات الخصخصة من خلال تفعيل مفاهيم الحوكمة Governance.
- إصلاح منظومة البحث والتطوير (R&D) وحفز الابتكار والإبداع من أجل دعم الإنتاجية فى القطاع الصناعى.
- التركيز على حل مشاكل الصناعات التحويلية للوصول بها إلى كامل طاقتها وتحسين الأداء الاقتصادى ودعم قدرتها التنافسية وزيادة المحتوى التكنولوجى والقيمة المضافة.
- وضع حوافز للصناعات المستهدفة فى الأجل المتوسط والطويل مثل الطاقة المتجددة والصناعات الإبداعية والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية.
- ضرورة الحسم الفورى لمشاكل القطاع العام الصناعى لتحقيق الاستقرار فى بيئة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار.
- إدارة وتنفيذ السياسة الصناعية فى إطار منظومة معلوماتية دقيقة ومن خلال آليات دائمة لضمان الاستدامة وبشكل غير مركزى لضمان تحقيق التنمية الإقليمية من خلال التنمية الصناعية.

١٠ - سياسات إصلاح المالية العامة كمحور رئيسى لاستراتيجية الإصلاح الاقتصادى فى مصر:

- أصبحت الحاجة ملحة لضبط أوضاع المالية العامة فى المرحلة القادمة وجعلها فى مقدمة أولويات الإصلاح الاقتصادي.
- الحد من زيادة الائتمان للإقراض السيادى من أجل تمويل عجز الموازنة العامة بدلاً من تمويل النشاط الخاص وخاصة المشروعات الصغيرة والذى يؤدى إلى مزاحمة الاستثمار الخاص.

- الإصلاح التدريجى لأنظمة الدعم وحوكمة دعم الطاقة بما يسمح بترشيد وكفاءة الإنفاق العام من أجل تحقيق كفاءة استخدام وتخصيص الموارد.
- فى ظل رؤى الإصلاح المالى والمؤسسى وتفعيل حوكمة الموازنة العامة للدولة فى مصر يجب العمل على تطوير قانون الموازنة بالشكل الذى يلزم وزارة المالية بإعداد الموازنة شاملة قطاع الحكومة بشكل عام مع الإفصاح عن الأنشطة خارج الموازنة.
- تفعيل مفاهيم الإفصاح والشفافية من أجل التحول نحو موازنة البرامج وتقييم الأداءورفع كفاءة برامج الإنفاق بالشكل الذى يمكن البرلمان من الرقابة الفعالة علىهذه البرامج.
- الإسراع باتخاذ خطوات فاعلة نحو تطبيق اللامركزية من أجل تفعيل مفاهيم المساءلة والمشاركة المجتمعية.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى ONG فى المراحل المختلفة لدورة عمل الموازنة.
- الإسراع باتخاذ خطوات فاعلة نحو إنشاء المجلس الأعلى للضرائب من أجل تفعيل دور المجتمع المدنى فى الرقابة على أداء السلطات الضريبية، بما يكفل الشفافية والإفصاح والمساءلة بين أطراف المنظومة الضريبية.
- الاستمرار فى تطبيق سياسات الإصلاح الضريبى ومكافحة التهرب وتوسيع القاعدة الضريبية حيث تعد الضرائب من المتغيرات الحاكمة فى حد الاستدامة.
- وتتمثل الإصلاحات الضريبية الحديثة فى تبنى نظام الضريبة على القيمة المضافة La taxe à la valeur ajoutée (TVA). فهى أداة لتوليد الأموال والمزايا الإدارية وهى تتميز بقدرتها على القضاء على التهرب الضريبى.
- تطوير المنظومة القائمة على إدارة النظام الضريبى فى مصر من خلال الحصر السليم للمجتمع الضريبى ورفع كفاءة المصالح الإيرادية.
- تبنى ضريبة عقارية تتسم بعدالة أكثر لزيادة الإيرادات فى الموازنة.
- يجب أن تسعى الحكومة إلى خفض العجز الكلى من ١١٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٣٪ بحلول عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ لدعم النمو بقيادة القطاع الخاص والحد من الضعف الاقتصادى.
- وسيؤدى ذلك إلى تراجع نسبة الدين العام المحلى من أكثر من ٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٦٠٪ وفقاً لاتفاق ماستريخت.

- هذا التعديل مهم للحفاظ على ثقة المستثمرين والمحافظة على الاستقرار الاقتصادى الكلى وخلق حيز لسياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية. ويتم ذلك من خلال إصلاح نظام دعم الوقود.

٧- الحاجة إلى استراتيجية واضحة لتنمية وبناء القدرات والمساءلة المتبادلة بإجراءات فعلية وأهمية تنفيذ عقد اجتماعى جديد:

- ولا يكفى فى مجال تنمية القدرات التركيز على المؤسسات وحدها، فهذه المؤسسات تعمل فى مناخ سياسى واجتماعى وقانونى يشكل أداءها.
- ولا تتحقق البيئة الداعمة لتنمية القدرات المؤسسية فى ظل انتهاك القوانين وقواعد السلوك.
- وتطوير القدرات الفنية والإدارية وتحسين الأداء يتطلب وضع ترتيبات لشركاء التنمية لمساندة جهود تنمية القدرات فى مصر فى ظل الالتزام ببرنامج جسور للإصلاح.
- أهمية التأكيد على الحاجة العاجلة لإزالة القيود القانونية والأمنية المفروضة على المجتمع المدنى لكى يمكن تعبئة طاقاته لمساعدة الحكومة فى تحقيق التنمية.
- وقد أثبتت التجارب الدولية أن التدريب وحده لا يكفى لبناء القدرات اللازمة لتحسين الأداء ولكنه أحد مكونات خطة تنمية متكاملة ومدروسة بعناية لخلق بيئة تساعد على التغيير وذلك من خلال أسلوب الإدارة بالنتائج.
- ويتطلب التصدى لتحديات التنمية تنفيذ عقد اجتماعى جديد وتحديد أدوار جديدة لكل الأطراف أصحاب المصلحة ولكل اللاعبين.
- أهمية مراجعة كافة التحديات التى تواجهها مصر، خاصة لمنابع الفقر وتداعياته إلى وقوف كافة اللاعبين فى المجتمع وراءه.
- أهمية المشاركة بين القطاعين العام والخاص (PPP) فى تنفيذ برامج المياه والصرف الصحى والتعليم والصحة وأن تتحمل الحكومة مسئولية التوسع فى شبكة الأمان الاجتماعى ومشاركة منظمات المجتمع المدنى مع الحكومة المحلية فى كافة البرامج التى تدعم الخدمات الاجتماعية وتقليص الفقر.
- أهمية تفعيل فكرة المسئولية الاجتماعية للشركات أو لرأس المال وهى مبادرة استراتيجية لقطاعات الأعمال التى تلتزم بمواءمة عملياتها فى مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمالة والبيئة ومكافحة الفساد.

- أهمية دعم وتقوية الإطار المؤسسى لعملية المتابعة والتقييم والإبلاغ عن مدى التقدم فى مبادرات التنمية.
- أهمية ترجمة الأهداف والأولويات إلى استراتيجيات وسياسات ومؤشرات موحدة تقس بالتنسيق الجيد بما يمكن العاملون بالأجهزة والوزارات من التعرف عليها ومتابعتها.

١٢ - التحول نحو "الاقتصاد الأخضر" لمواجهة الفقر وتحقيق استدامة النمو بالتركيز على الإطار المؤسسى للتنمية المستدامة:

- فى ظل "الاقتصاد الأخضر" أصبحت الحاجة ملحة لتخضير القطاعات الاقتصادية لتحريك التنمية.
- وإطلاق استثمارات رؤوس الأموال فى مسار منخفض الكربون وأكثر كفاءة فى تخصيص الموارد وتقليل مخاطر الأزمات والصدمات.
- يؤكد "الاقتصاد الأخضر" على أهمية وجود نظام اقتصادى جديد فى مواجهة تداعيات الأزمات الاقتصادية وانهيار الأسواق، لا يكون الثراء المادى فيه على حساب المخاطر البيئية والأيكولوجية والمفارقات الاجتماعية.
- يركز "الاقتصاد الأخضر" على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة.
- "الاقتصاد الأخضر" يدعم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة التى تؤكد على العلاقة بين الفقر والبيئة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تغيير أساليب الإنتاج والاستهلاك وتحقيق التجارة العادلة.
- يركز "الاقتصاد الأخضر" على "أمن الطاقة" والبحث عن مصادر بديلة ومتجددة للطاقة ودعم الإبداع والابتكار والبحث والتطوير (R&D) وتشجيع ريادة الأعمال والتعليم وإعادة التدريب.